PROVISIONAL

A/33/PV.37
17 October 1978

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقّت للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ليفانو (كولومبيا)

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ [٥٨ (أ)] (تابع)

يتضمّن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزّع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " : Chief of the Official Records Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزّع في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ .

فيرجى من الوفود أن تتقيّد بهذه المهلة تقيّدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

Digitized by UNOG LIBRARY

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

مواصلة نظر البند ٥٨ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : تقرير اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ (A/33/34) .

السيد ميلز (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : في رأى وفد جامايكا أنه من الملائم تماما ، أن موضوع عمل اللجنة التي انشئت بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة ، لكي تتناول ، بطريقة شاملة اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، يجب أن يبحث في الجلسات العامة للجمعية العامة ، لأنه من الواضح أننا وصلنا الى مرحلة حرجة في هذا الموضوع ، ومن الملائم أن يطرح في هذه الهيئة لبحث تنفيذ القرارات التي اتخذت منذ عام تقريبا ، ولتحقيق قوة الدفع السياسية التي نحتاجها - الى حد بعيد - فيما يتعلق بالمفاوضات والمناقشات الخاصة بموضوع احداث تغيير هيكلي عالمي .

وفي بداية هذه المناقشة ، فقد استمعنا الى بيان شامل من السيد رئيس اللجنة ، ويود وفد بلادى - مرة أخرى - أن يثني على العمل الذى قام به نيابة عن المجتمع الدولي بأسره . ان رئيس مجموعة الـ ٧٧ السيد سفير تونس ، قد أوضح موقف تلك المجموعة في صورة جلية ، وان وفد بلادى يؤيد بالكامل ما جاء في بيانه . لقد أتيح لوفد بلادى في العديد من المناسبات الحديث عن طبيعة وعمل اللجنة الجامعة ، ولقد أعربنا عن خيبة أملنا العميقة وعن شعورنا بالاحباط للافتقار الى احراز تقدم في عملها . ولقد شاركنا في الجهود التي تهدف الى حل الخلافات والتي وقفت في طريق عمل هذه اللجنة . وقد فهمنا أن جميع الاحتمالات متوفرة للوصول الى اتفاق بشأن عمل اللجنة ومهامها ، ونأمل باخلاص أن يكون الأمر على هذا النحو . ولذلك ، فانه من المهم جدا أن تبحث هذه الجمعية حالة المناقشات والمفاوضات بشأن موضوع اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وأن تسعى الى ضمان أن يكون الاتفاق في الرأى بشأن المهام والاجراءات له معنى عملي ، لانه لن يكون هناك ما نهنئ أنفسنا عليه اذا لم يمثل اتفاقا من ناحية الشكل ، ولم يمثل بداية مرحلة جديدة في المفاوضات والمناقشات تمثل - للمرة الاولى - اتفاقا من جانب جميع الاطراف المعنية لمواجهة القضايا الاساسية بصراحة ، ولكي نبحث ونتفاوض بطريقة بناءة حتى نخرج

Digitized by UNOG LIBRARY

بنتائج موجهة نحو غايات . ويجب أن يضع هذا الاتفاق اللجنة في مكان يسمح لها باعطاء القوة الدافعة الحقيقية لعمل الأجهزة المختلفة ، في المنظومة الدولية المعنية بقضايا محددة .

وهنا أود أن أثني على الأمين العام ، وعلى المسؤولين في الامانة العامة الذين بذلوا الكثير في محاولة مساعدتنا على الوصول الى اتفاق .

ان وفد بلادى ، شأنه شأن وفود أخرى عديدة ، كان يشعر بالقلق والاحباط بالنسبة الى الاجراءات التي منعت اللجنة ، في حالات عديدة ، من الشروع والمضي في عملها . وأرى لزاما عليّ أن أقول اننا لم ندهش لذلك كلية ، فقد تكون هناك خلافات حقيقية في الآراء بشأن بعض نواحي دور اللجنة ، وهو ما قد يحتاج الى التقدم بايضاحات ونحن نسير في عملنا . ولكن من الواضح تماما أن جذور المشكلة تكمن في عدم رغبة عدد من البلدان في الدخول في مفاوضات محددة بشأن القضايا والاقتراحات التي كانت معروضة على المجتمع الدولي لعدد من السنين .

ان ممثل غيانا في كلمته قد حث على انه في ضوء الفشل المستمر للحوار الحالي في الوصول الى نتائج محددة ، فانه يجب أن نبحث سلامة الافتراض الوارد ضمنا في مقررات الدورة الاستثنائية السادسة ، وهو أن المجتمع الدولي ، عن طريق نظام الأمم المتحدة ، يستطيع بطريقة رشيدة أن يتفاوض بشأن احداث تغييرات هيكلية أساسية في النظام الاقتصادى الدولي . وكان من رأيي ، وهو الرأى الذى أعربت عنه ، انه طالما أن عددا من الدول الصناعية تعارض الاقتراح الخاص بالحاجة الى احداث مثل هذا التغيير الهيكلي في النظام الاقتصادى الدولي ، فانه يمكن أن ننتهي الى الفشل والشعور بالاحباط كلما أتينا الى مائدة المفاوضات بشأن أى من هذه الاقتراحات . وبالاضافة الى ذلك ، فقد كان من رأيي أن مثل هذا الاحباط والشعور بخيبة الأمل سيزداد اذا كان هناك تبادل خطب يعطي انطباعا بأنه كان هناك تقدم حقيقي نحو قبول الاقتراح الاساسي . وفي الواقع فقد رأينا مثل هذه الخطب الطنانة ، وخاصة في العام الماضي . وفي حالة عدم وجود نتائج محددة ، فهناك خيبة الأمل التي لا مهرب منها .

وفي ضوء هذا ، فقد تقدم وفد بلادى بتعقيبه في العام الماضي ، وهو ان فشل مؤتمر باريس كان محتوما ، لأن ذلك المؤتمر ، قد مثل الابتعاد عن اقتراح غير مضمون ، الى نتيجة سائدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

واذا انتقلنا الى مرحلة جديدة من المناقشات والمفاوضات البناءة ، فانه يجب أن نفعـــل ذلك في ضوء فهم حقيقي لاحداث السنوات الماضية . ان الآخرين الذين تحدثوا في هذه المناقشة قد سعوا الى القاء الضوء على هذا الموضوع . ولكن الواضح ، أن اولئك الذين غضبوا من الاقتراحات المقدمة من البلدان النامية في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، اعتبروها غير عمليـــة ولا معنى لها ، وقد فشلوا في ادراك الطابع السياسي بعيد الأثر من جانب عدد من الدول تعرض معظمها لنظام الاستعمار . وبالنسبة الى انشاء نظام جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، يضمن لهم الفرصة للمشاركة على أساس المساواة ، فان هذا المطلب كان منطقيا وحتميا ، وكان امتـــدادا طبيعيا لعملية تصفية الاستعمار واستقلال البلدان المعنية .

وأيا كان التشكيك في الشكل الخاص للاقتراحات التي صدرت عن الدورة الاستثنائية السادسة ، فان سلامة البيان السياسي الاساسي لا يمكن انكارها ، كما أن الوفاء بذلك لا مهرب منه . ان هـــذه القضية لن تزول . ومهما كانـــت خيبة الامل التي قد نشعر بها حاليا أو مستقبلا ، ومهما كانـــت المقاومة التي نواجهها ، فان من رأى وفد بلادى أن طلب مثل هذا التغيير سوف يتزايد ، كمـــا تزداد مبرراته لصالح ، ليس فقط البلدان النامية ، وانما لصالح المجتمع العالمي بأسره .

ان المعنى المقبول الوحيد لخبرة العام الماضي ، وخاصة فيما يتعلق باللجنة الجامعـــة ، والاتفاق الذى نأمل أن يكـــون قد تم التوصل اليه فيما يتعلق بمهام هذه اللجنة ، هو أننا جميعـــا سندخل في عزم مشترك لمواصلة المناقشات والمفاوضات المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديـــد بقوة ، بغية ضمان الوصول الى اتفاقات ، ووضع اجراءات تهدف الى تنفيذ هذه الاتفاقات . وســـوف نصادف صعوبات كثيرة في هذه العملية ، ولكن اذا كانت هذه الصعوبات مبنية على حقائق المفاوضات البناءة ، فاننا نتوقع أن نحرز التقدم ؛ وسيعني ذلك نهاية البطء الذى احاط بنا سنوات عديدة .

ورغم فشلنا في السير بعمل اللجنة قدما الى الأمام ، فان من رأى وفد بلادى اننا جميعـــا قد تعلمنا الكثير . ان اللجنة تمثل خطوة كبيرة الى الامام في تشييد نظام الأمم المتحدة ، ووسيلـــة لوضع هذا النظام بطريقة تسمح بالاسهام في التعاون الاقتصادى الدولي بطريقـــة فعالة .

Digitized by UNOG LIBRARY

وقد رأينا أن دور اللجنة يتطلب أن تولى حكوماتنا اهتماما خاصا وملحّا بعملها ، وأن تنظم عملياتها ومناقشاتها الداخلية بطريقة تسهل عمل اللجنة والأجهزة الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة والمعنية بمسألة النظام الاقتصادى العالمي الجديد .

لقد رأينا أنه يجب على اللجنة أن تستفيد من موارد ومصالح كل أجهزة منظومة الامم المتحدة ، ويجب أن تحظى باحترام جميع العاملين في هذه المنظومة سواء كانوا موظفين فيها أو ممثلين لبلادهم .

والأهم من ذلك كله هو أن وفد بلادى يشعر بأننا قد لمسنا الحاجة الى خلق وعي عام أعظم بالقضايا التي نهتم بها . ان تحقيق هذا سوف يلقي مسؤولية خاصة على الحكومات التي يجب أن تقلل أكثر وأكثر من التعلل بأنها لا تستطيع أن تعمل لأن هيئاتها الدستورية أو التشريعية أو القانونية لن توافق على الاجراءات المطلوبة ، لكن يجب عليها أن تسعى أكثر وأكثر للتأثير على شعوبها وتوجيهها الى تفهم أكبر لحقائق التعاون الاقتصادى الدولي .

وأخيرا ، اذا ما أنهينا مناقشاتنا بالاتفاق العام فيما يتعلق بمهام اللجنة الجامعة ، فانه ينبغي علينا أن نحول كافة جهودنا نحو الاستخدام الحكيم للجنة ، وأن نستفيد من الخبرة التي اكتسبناها في الاجتماعات التي عقدت حتى الآن . عندئذ سيحق لنا أن نحكم من واقع الاجتماعات المقبلة للجنة ، ما اذا كانت ، كل البلدان ، وبصفة خاصة البلدان المصنعة ، مستعدة الآن حقيقة لكي تشارك في الجهود التي تبذل لاقامة النظام الاقتصادى العالمي الجديد .

السيد نايك (الباكستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انه لشرف كبير لي أن أدلي بهذا البيان ، وهو أول بيان أدلي به كممثل دائم للباكستان ، تحت رئاستكم ، وهو البيان المتعلق بالموضوع الخاص بالتعاون من أجل التنمية .

ان الوفد الباكستاني قد أكد التزامه التام بدفع عملية اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد عن طريق الحوار والتعاون . ولذلك فاننا نؤيد تماما البيان الذى قدمه السيد المحترم ممثل تونس رئيس مجموعة الـ ٧٧ ، والذى أبدى فيه رغبة الدول النامية في النهوض بأهدافها المشروعة بصبر ، وعن طريق الاقناع التام . ان الوفد الباكستاني يود أيضا أن يشكر السفير جزائرى ، رئيس لجنة العموم وممثل الجزائر ، لاستعراضه عمل اللجنة .

Digitized by UNOG LIBRARY

لا يمكن انكار أن التعاون الاقتصادى الدولي في موقف متدهور اليوم، ان الدول الأكثر رخاء يهتم اليوم بتدهور نموها الاقتصادى ، وبالتضخم والبطالة المتزايدين . بينما يبدو مصير الدول الأفقر سيئا كنتيجة لسياسة الحواجز الاقتصادية التي تتبعها البلدان المتقدمة . ان الآمال والتطلعات التي أحياها النداء الذى صدر عن الدورة الاستثنائية السادسة لاقامة النظام الاقتصادى الجديد أبعد منه أن يكون حقيقة واقعة قريبة التجسيد ، فالقرارات والتوصيات التي تم اقرارها باتفاق الرأى خلال هذه الدورة ، وخلال الدورة الاستثنائية السابعة لم تترجم في الواقع الى سياسات فعلية من جانب البلدان المتقدمة ، بل على العكس من ذلك ، فان سياساتها تتسم بطابع متزايد من السلبية.

ان الحوار بين الشمال والجنوب وصل الآن الى طريق مسدود ، ولقد شاهدنا في العام الماضي فشل مؤتمر باريس ، وعدم تحقيق أي اتفاق في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، كما شاهدنا توقف المفاوضات الخاصة بالصندوق المشترك ، وانخفاض القيمة الحقيقية لنقل الموارد الى البلدان النامية ، واقصاءها الفعلي عن المفاوضات التجارية الجوهرية في ظل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، واتباع سياسات للحماية المتزايدة للتجارة من قبل الدول المتقدمة تستهدف أساسا صادرات الدول النامية . وتوقف حركة اصلاح نظام النقد الدولي واعادة توزيع الطاقة الصناعية العالمية ونقل التكنولوجيا .

ورغم هذه التجربة غير المشجعة فان الدول النامية حاولت أن تواصل الحوار مع الدول الصناعية من خلال اللجنة الجامعة ،لكن لسوء الحظ ، وللأسباب المعروفة لنا جميعا ، فان اللجنة لم تستطع أن تقوم بأى من المسؤوليات المعهود بها اليها بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٧٤ ، فبينما كانت اللجنة تحاول الوصول الى اتفاق بشأن مهمتها ، لم تتقدم خطوة واحدة في أعمالها الجوهرية .

ان ذلك ليس الوقت ولا المكان الملائمين للجدل ، لكن يجب أن توضح أن عدم التوصل الى نتيجة في اللجنة يرجع الى افتقار الارادة السياسية لدى الدول المتقدمة للدخول في مفاوضات عملية وملموسة بشأن المسائل الأساسية في العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية .

وبالنسبة لهذه النقطة من الأفضل أن ننظر الى المستقبل بدلا من النظر الى الماضي ، ومن الأفضل ألا ننظر الى مفاوضات الشمال والجنوب على أنها اختبار للقوة ، بل على أنها اختبار للتضامن

Digitized by UNOG LIBRARY

لذلك، فان وفد بلادى من جانبه، يرفض نصائح أولئك الذين يعتقدون أن الدول المتقدمة لم تعد ترى نفسها مضطرة أكثر من ذلك للتفاوض مع الدول النامية.

ان استمرار وجود هذا المأزق ليس في صالح الدول النامية أو الدول المتقدمة. واذا ما استمر الاتجاه الحالي قائما على ما هو عليه فان الاقتصاد العالمي معرض لخطر الانزلاق من الركود الحالي الى الانهيار المميت. وان نتائج هذا ستكون أكثر خطورة بالنسبة للدول المتقدمة عنها بالنسبة للدول النامية. ان التعاون الاقتصادى الدولي وبصفة خاصة، تحفيز الطلب والاستهلاك في البلدان النامية، انما هو شرط أساسي لانعاش الاقتصاد العالمي على المدى الأبعد. ونحن نعتقد، أنه يوجد وعي متزايد في الدول المتقدمة. ان هذه هي الطريقة الوحيدة للخروج من هذا الموقف الاقتصادى المتأزم الذى نعيشه الآن.

ان المأزق الخاص بتفويض لجنة العموم انما يعكس مأزق العلاقات بين الشمال والجنوب، ولهذا السبب فان رئيس الوفد الباكستاني حينما تحدث الى هذه الجمعية في ٤ تشرين الاول/ اكتوبر، أوضح رغبتنا في الوصول الى حل وسط معقول بشأن هذه المسألة. ولذلك، فاننا سعداء لأنه قد تمت تسوية الاختلافات بين الطرفين بشأن هذا الموضوع. واننا نستطيع الآن أن نحول اهتمامنا الآن لمناقشة القضايا الجوهرية.

اننا نعرف جميعا ما هي هذه القضايا الجوهرية، ففي المدى القريب، يجب بذل الجهود اللازمة لتنفيذ اتفاقية مجلس التجارة والتنمية الخاصة بتعديل وتصحيح مديونيات البلدان الأكثر فقرا بأثر رجعي، وكذلك لمضاعفة قيمة المساعدة الانمائية الرسمية خلال السنتين القادمتين، وذلك لضمان نقل الموارد الواسع النطاق الى البلدان النامية وللحد من تدابير الحماية المفروضة من قبل الدول المتقدمة، ووضع مشروع نظام تعويضي للتجارة الدولية، وتطبيق سياسات جديدة للمفاوضات التجارية، توجه بصفة خاصة لمشاكل البلدان النامية. وعلى المدى المتوسط يجب اقرار التغييرات الهيكلية اللازمة في النظام النقدى الدولي وفي نمط الانتاج الصناعي الدولي، وعلى المدى الأبعد فان التعاون من أجل التنمية يجب أن يؤدى الى مفهوم جديد للتنمية وللنمو الاقتصادى يكون مخططا عالميا ومنصفا.

Digitized by UNOG LIBRARY

ان هذه المسائل ستكون موضع مناقشات مكثفة خلال الأشهر الثمانية عشر القادمة . ان المفاوضات الخاصة بالصندوق المشترك سوف تستأنف ، ونحن نأمل أن يتم ذلك في أقرب وقت ، وان المؤتمر الخامس للتجارة والتنمية سوف يعقد في العام القادم ، وان الاستعدادات من أجل وضع استراتيجية جديدة للتنمية الدولية سوف تبدأ خلال عام ١٩٧٩ . وان مؤتمر العلم والتقنية سوف يعقد كذلك خلال هذه الفترة . ان جميع هذه المداولات سوف تؤدى في النهاية الى دورة خاصة للجمعية العامة حول التعاون الاقتصادى في عام ١٩٨٠ .

وأعتقد أنه يتعين علينا جميعا أن نقرر الاشتراك بنشاط وبروح ايجابية في هذه المفاوضات، ومن الضرورى أن نؤكد من جديد أن المجتمع الدولي لن يستطيع البقاء الا بفضل تعاون قائم على أساس الانصاف . ان المصالح الأساسية للدول النامية والدول المتقدمة تتمشى فيما بينها وتتطابق، ان هذه المصالح المشتركة يجب أن تترجم في الواقع من خلال برامج وتدابير عملية للتعاون ، وذلك من أجل انشاء نظام اقتصادى عادل لصالح رخاء ورفاهية كافة الشعوب ، ونحن نأمل أن هذه الرغبة للدخول في الحوار الذى بدأناه اليوم ، سوف تشكل انطلاقة على طريق جديد من أجل تعاون اقتصادى دولي فعلي من أجل التنمية .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان وزير خارجية يوغوسلافيا قد سبق له أن هنأكم في البيان الذى تقدم به في المناقشة العامة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة ، واسمحوا لي أن أضيف تهاني الشخصية لكم وأن أؤكد لكم تعاون وفد يوغوسلافيا التام معكم أثناء اضطلاعكم بمسئولياتكم .

انني لا أنوى أن أتناول الموقف الحالي للمفاوضات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولا الأسباب التي منعت اللجنة المعنية بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد عن العمل على الوجه المطلوب ، فكل هذه الأسباب معروفة بالقدر الكاف ، وان وفد بلادى قد اتيحت له فرصة الاشارة الى هذه الأسباب وكذلك المسئولية عن هذا الوضع خلال المناقشات في اللجنة الثانية ، ورغم ذلك أود أن أؤكد مرة أخرى ان التفسيرات المختلفة لتفويض اللجنة وأساليب عملها او ما زعم من عجز منظمة الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي ككل ، هي الأسباب التي أدت الى هذه الصعوبات، وهذا الوضع في واقع الأمر يخفي وراءه عدم استعداد الدول لادخال تغييرات على العلاقات

Digitized by UNOG LIBRARY

الاقتصادية الدولية الحالية ، وهذا هو الطريق الوحيد الذى يؤدى الى التغلب على أزمة الاقتصاد العالمي ، وفي جذور هذه المشكلة ، هناك عدم الثقة في الدور المركزى الذى تقوم به الجمعية العامة فيما يتعلق بتحديد وحل المشاكل المتراكمة ، وفي التحليل النهائي ، فان الموضوع يتعلق برفض قبول تطور العالم الذى ينادى حتما باضفاء الطابع الديموقراطي الحقيقي على العلاقات الدولية ، وانشاء نظام سياسي واقتصادى دولي جديد .

لقد أعربت أغلبية الوفود التي اشتركت في المناقشة العامة عن رغبتها في التغلب على الصعوبات ، وان وزير الخارجية الاتحادى ليوغوسلافيا قد أكد في هذه الدوره على ضرورة تهيئة الظروف من أجل أن تعمل اللجنة في ظروف طبيعية من خلال التفويض الذى أنيط بها .

وكذلك ، فقد تأكدت هذه الرغبة في المشاورات والاتصالات غير الرسمية ، ويبدو لنا أن المسائل الشائكة فيما يتعلق بتفسير تفويض اللجنة سوف تحل بالطريقة المرضية ، ونود أن نعتقد أن هناك رغبة حقيقية للتغلب على الوضع الحالي وتجاوزه ، ورغم ذلك فان أوجه الخلاف التي سنقضي عليها سوف تثبت أهميتها فقط ، اذا لم تكن اللجنة في موقف يسمح لها بمواصلة عملها في العام المقبل ، وان تسهم بفاعلية في مفاوضات حول المسائل الهامة ، وان الوقت مازال مناسبا لاتخاذ قرارات عاجلة أو اجراءات حاسمة ، حتي نتمكن في الدورة الخاصة في سنة ١٩٨٠ ان تتقدم بنتائج ايجابية سوف تعيد الثقة في المفاوضات ، وتمكن الدورة من الاسهام حقيقة في انشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

ولا شك في أننا قد اضعنا سنة من المفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، ولذلك فان مسئولياتنا ونشاطنا ينبغي أن يتركز على ضرورة تجاوز هذا الوضع ومنع حدوثه في العام المقبل .

ان أوجه الخلاف ، وسوء التفاهم الذى ظهر فيما يتعلق بدور تفويض اللجنة ، لا ينبغي أن يجعلنا نغفل المشاكل الحقيقية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وأن طبيعة وأبعاد هذه المشاكل وكذلك الآثار التي ستترتب عليها في حالة الفشل تجعل من المحتم أن نبحث اليوم عن أساليب جديدة ونظم مختلفة وأطر ملائمة يمكن من خلالها حل هذه المشاكل .

Digitized by UNOG LIBRARY

ولا شك في أن هذه المشاكل يمكن أن تحل فقط على أساس انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، يمكن عن طريقه وحده تهيئة الظروف الملائمة لعملية تنمية أسرع للبلدان النامية ، ودعم التعاون الاقتصادى الدولي على أساس من المساواة .

ولا ينبغي علينا أن نتعثر تحت ضغط أوهام مؤداها أن مثل هذه المشاكل المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي يمكن أن تحل بتدابير مؤقته ، بل ينبغي أن يكون واضحا بالنسبة لجميع الذين يدافعون عن وجهة النظر هذه ، اننا على هذا النحو بدلا من ان نعمل على حل هذه المشاكل ، نعمل على تفاقمها وتوسيع نطاقها .

وفي هذا الصدد ، أود أن أوجه العناية الى الاتجاه المتزايد في التمهل دون مبرر ، في حل المشاكل المختلفة التي تعزى الى حجج مختلفة. وفي حالة ما ، واجهنا اتجاها نحو تحديد مجال المفاوضات لكي تكون مجرد تبادل لوجهات النظر دون أى التزام أو احتمالات مستقبلية ، كما لو كنا نتناول هذه المشاكل للمرة الأولى ، وفي مرة ثانية ، تم توجيه العناية الى ضرورة تحديد المشاكل بدقة كما لو كنا لم ننظر في هذه المشاكل من وجهات نظر مختلفه بالقدر الكافي ، وكما لو لم تكن هذه المسائل قد سبق أن أدرجت في جدول الأعمال طوال عقود من الزمان ، وفى مرة ثالثة، تم توجيه المناقشات الى أسلوب اتخاذ القرارات في الوقت الذى يتم فيه رفض ما اتفق عليه في اليوم السابق ، والخلط بين وسائل التوفيق بين وجهات النظر وبين وسائل اعتماد وجهات النظر هذه . كما لو لم تكن هناك نظم داخلية أو عرف يجرى العمل به . وفي مرة رابعة استخدم ضرورة تجنب ازدواجية المفاوضات كحجة ، رغم اننا نعلم تماما ماهو الدور المنوط بكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة وان النتيجة النهائية ـ ان لم يكن هو الهدف النهائي لكل ذلك ـ على مايبدو ، هو تفريغ الحوار من جوهره الحقيقي ليصبح غرضا في حد ذاته ، وفي نفس الوقت ، فان القرارات الخاصة بالمسائل الجوهرية التي تمس الاقتصاد العالمي ككل يتم اتخاذها في مجموعات وثيقة الصلة ، ومحدودة النطاق بين البلدان الأقوى من الناحيه الاقتصادية . ودون أن نتجاهل الطبيعة المعقدة للمشاكل ، ودون أن نحبط النوايا الطيبة لدى أى طرف ، لايسعنا الا أن نقول أن مثل هذه الممارسات ترمي الى اخفاء عدم وجود ارادة سياسيه حقيقية ، وعدم الرغبة من تحويل الكلمات الى أفعال لاتخاذ اجراءات محددة .

Digitized by UNOG LIBRARY

وينبغي أن نتخلى عن مثل هذه الأساليب ، وأن ندخل في مرحلة من المفاوضات الملموسة والتوصل الى حلول دقيقة . ان عملية التأجيل لن تؤدى الا الى تدهور الأحوال الاقتصادية العالمية ، وبالتالي فان عملية التنمية السريعة للبلدان النامية نلاحظ أنها تتباطأ في الوقت الذى نتعرض فيه الى خطورة تدهور العلاقات الدولية ومواجهات لا تخدم مصلحة أى طرف .

ان أحد الدوافع التي أدت بالبلدان النامية الى المبادرة الى انشاء لجنة خاصة للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، كان هو الاسراع بعملية المناقشات السياسية الشاملة والمفاوضات ، واعتماد النتائج فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية . وهذا هو السبب الذى جعلنا نؤكد في تفويض اللجنة على ضرورة قيامها بالاسهام - مستعينة بسلطاتها المنبثقة عن سلطة الجمعية العامة - في الجهود الرامية الى التغلب على الصعوبات التي يمكن أن تظهر في الاجهزة الفنية ، وكذا في تيسير وسرعة عملية اجراء المفاوضات والتفاهم المتبادل .

ان العام القادم - من نواح كثيرة - سوف يواجهنا بتحديات حقيقية ومختلفة . وهناك عدد من المؤتمرات الدولية الهامة التي سوف تعقد ، مثل الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومؤتمر العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية . وهناك عمل كبير ينبغي أن نقوم به من أجل وضع استراتيجية التنمية الدولية الجديدة للعقد المقبل ، والاعداد للمؤتمر الخاص بمصادر الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة .

ان جميع هذه الاجتماعات ان هي الا جهود متواصلة لحل مشاكل الاقتصاد العالمي ، والمشاكل المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية . وينبغي أن نكون على ثقة من أن جميع هذه المشاكل يمكن أن تحل عن طريق المفاوضات ، ويمكن أن تدعم المفاوضات من أجل التوصل الى النتائج الايجابية فان لم يتم التوصل الى هذه النتائج ، فاننا سوف نواجه بعواقب خطيرة .

وبالتالي ، فان أولويات العمل لهذه اللجنة في العام المقبل ، لاينبغي أن تكون هي نفس أولويات هذا العام . والواقع أنها ستكون بطبيعة الحال مختلفة الى حد ما . وسيتعين علينا التوصل الى اتفاق خاص في هذا الشأن في الوقت الملائم عندما ينتهي اعداد برنامج عمل وجدول اجتماعات اللجنة .

ونرجو أن تظهر جميع العوامل ، الارادة السياسية الأكيدة لحل هذه المشاكل . ومالم يتم

Digitized by UNOG LIBRARY

ذلك ، فلن يستطيع أى جهاز من أجهزة الأمم المتحدة أيا كان تشكيله واتجاهاته - بما في ذلك اللجنة الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد القيام بمهامه .

ان وجود الارادة السياسية لحل المشاكل الجوهرية المعلقة ، هو الشرط الوحيد الذى يضمن التقدم نحو انشاء علاقات اقتصادية دولية أفضل في العالم. وهذا هو الغرض من الحوار الذى ينبغي أن يسعى الى ايجاد حلول في اطار منهج عالمي شامل ، وليس عن طريق اتخاذ اجراءات منفردة أو جزئية . وأعتقد أن المشاكل قد بلغت مرحلة من النضوج بحيث يمكن حلها ، وربما أنه لا يوجد أى مجال آخر من العلاقات الدولية قد تمت فيه تهيئة على مثل هذه الظروف للتوصل الى حلول ملموسة من شأنها الاسهام في التعاون الدولي القائم على المساواة وفتح آفاق جديدة للتوسع الاقتصادى العالمي ، وفي التحليل النهائي ، توسيع قاعدة الانفراج ومضاعفة العمل الجدير بازالة مواطن التأزم المتمركزة وحل المشاكل الدولية الرئيسية . ان مجرد اصدار اعلانات لا يكفي ، وما نحتاجه هو الارادة السياسية لجميع البلدان لاتخاذ الاجراءات ، وهذه هي مسئوليتنا المشتركة .

وفي الواقع أن مثل هذه المشاكل الكبيرة لا يمكن أن تحل بأسلوب آخر ، وهذا شرط ضرورى لدعم السلم والأمن لجميع الدول في المنظمة . ولذلك فان هذه المهمة تقع على عاتق المجتمع الدولي في المقام الاول .

السيد ثيميلي (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : انها لفكرة طيبة أن تبحث جمعيتنا مرة أخرى مشكلة التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي . ولكن كيف نستطيع أن نبحث هذا الموضوع دون أن نبحث المفهوم العميق الذى يكمن وراء العلاقات الدولية في عالمنا الراهن ؟

وفي حين أن العالم قد اتسم بعد الحرب العالمية الثانية بزيادة قوة الدول لعدة اعتبارات، واتجاهها في علاقاتها نحو السيطرة والاستغلال والاستعباد ، فان الاماني التي تولدت بعد سقوط النظام الفاشي الهتلرى من أجل تقرير المصير وكرامة الشعوب ، قد دفعتنا الى اثارة موضوع العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة حاليا . ان الحرية السياسية للبلدان التي كانت واقعة تحت السيطرة الأجنبية ، قد أتت كنتيجة منطقية ، تأكيدا للنواحي الاقتصادية الجديده .

ان الأمم المتحدة التي لعبت وما زالت تلعب دورا هاما في البحث من أجل تحقيق الحرية الاقتصادية ، قد أسهمت في تحقيق هذا الهدف لمساعدة البلدان التي استعادت سيادتها . ومنذ

Digitized by UNOG LIBRARY

الستينات ، حين حصل عدد كبير من الدول على سيادته كاملة ، أعلنت الأمم المتحدة العقد الأول للتنمية . ولكن ما الذى كان يعنيه ذلك ؟ لقد كان ذلك في الحقيقة أساسا لموضوع توفير الاجراءات الداخلية ، والاجراءات الدولية التي اذا طبقت ستحقق معدلا معقولا لتنمية البلدان النامية حتى تستطيع أن تضيق الهوة التي تفرق بينها وبين البلدان المتقدمة اقتصاديا . وهكذا فقد ووجه الحد الأدنى لمعدل النمو الاجمالي الناتج الوطني لتلك البلدان ، وذلك عن طريق تقديم المساعدة المالية اليها ، من قبل الدول المتقدمة ، كما اتخذت اجراءات أخرى لتحقيق التعاون بين المنطقتين الاقتصاديتين في العالم بقدر ما تسمح به الظروف .

اذن ، بغض النظر عن الجهود التي أتخذها المجتمع الدولي ، فان الاتجاهات الرئيسية في العالم بشأن الاقتصاد العالمي قد استمرت في النماء ، وازداد الغني غنى في حين تعرض الفقير لفقر مدقع وكتبت على البشرية أن تعاني من هذه النتيجة ، بحيث أن ثلثي أعضاء الأمم المتحدة يحصلون على أقل من ٢٥ في المائة من الانتاج العالمي في حين أن الثلث الباقي يستحوذ على ٧٥ في المائة من هذا الانتاج . وقد بدأ عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية ، كنتيجة لعمل شاق ولكن لم تتحقق الآمال الكبيرة في تصحيح مجرى التطورات .

ان أزمة المواد الخام التى حدثت في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، والتى كنتيجة لارتفاع أسعار البترول الى أربعة أمثالها ، قد أدت الى أزمة في جميع السلع ، نبهت الدول فجأة الى أنه رغم الاختلافات في الدخل وفي مستوى المعيشة ، الا أنها جميعا تركب نفس المركب وأن أى شىء يصيب بعضها لابد وأن يصيب الجميع . وكان هذا هو بداية اكتشاف التكافل . وبما أن عصر الغزو والامتيازات المطلقة للقوة قد ولّى ، فقد كان على الدول الكبرى أن تقبل الحوار بين طرفي العالم غير المتكافئين .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الاعلان وبرنامج العمل اللذين ووفق عليهما في الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للجمعية العامة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى وافقت عليه المنظمة الدولية ، قـــد وضعت مبدأ اعادة هيكل العلاقات الاقتصادية للدول على اساس العدالة والمساواة واحترام مصالـــح جميع الاطراف .

ان النظام الاقتصادى الدولي الجديد الذى نتج عن ذلك ، كان من المفروض ان يستجيـب الى الآماني المشروعة للشعوب الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة . وبالطبع لن اتحدث بالتفصيل عـن عناصر هذا النظام الجديد الذى بحث باستفاضة . ولكن لسوء الحظ ، فان قوة الدفع للاجتماعـات الاولى التي تمت خارج المنظمة وداخلها لم تؤد الى اعادة تنظيم هذا الهيكل . ولهذا تداعـــى الاساس وتبددت الآمال ، كما ان المفاوضات ، التي خيبت آمالنا دخلت في خلافات اجرائيـــــة ومناقشات اكاديمية بعيدة عن اهتمامات شعوبنا .

وهناك انطباع ، وهو انه حيث ان آثار الازمة قد زالت ، فليس هناك من خطر الان . ونحـن نستطيع ان نحافظ على الهيكل الاقتصادى الذى عمل بنجاح بين الدول حتى وقتنا هذا .

ومن واجبنا ان نسأل عما اذا كانت هناك ارادة سياسية فعلا لاستكمال عملية اعادة الهيكلية أم لا ؟ هل يمكن أن نقنع بالموقف الحالي الذى لا يمكن ان يفلت احد من طبيعته المتفجرة ؟ هـل يمكن ان نرجئ بحث الموضوعات الاساسية في النظام الاقتصادى الدولي الجديد من اجتماع الى اخر، ومن عام الى اخر دون جزاء ؟ .

هذه هي المشكلة اليوم . ان اطار المفاوضات والمناقشات موجود فعلا . وانا اتحدث عـــن اللجنة الجامعة التي يرأسها باخلاص الاخ السيد جزائرى والذى نكن له كل احترام . ان هـــــذه اللجنة تمثل الوسيلة لاعطاء المسؤولية الاولى لمنظمة الامم المتحدة في المفاوضات الاقتصادية الدولية .

وفوق ذلك فان تنفيذ المقررات والاتفاقات الناتجة عن المفاوضات لانشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، لاعطاء الدفعة الضرورية في التغلب على صعوبات المفاوضات وتشجيع استمرار العمل وتوفير المحفل اللازم للاسراع بالخطى والتسهيل لحل المشكلة المعلقة ، كل ذلك ، انما يشكل جوهـــر التفويض الممنوح للجنة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ .

ومن المؤكد ان هذا التفويض واضح تماما ولا يمكن ان يصادف صعوبة في التفسير . واى تقدم يحدث في اى جهاز لا يسع الجمعية العامة الا أن تلحظه بارتياح . فالاونكتاد والمجلس الاقتصادى

Digitized by UNOG LIBRARY

والاجتماعي ، واللجنة الجامعة . . . الخ كلها تكمل بعضها البعض ، حتى يمكن للدورة الاستثنائيـة التي ستعقد في ١٩٨٠ ان تجني ثمار العمل دون ان تكون تكرارا للدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة .

ان وفد ساحل العاج يود ان يبقى الحوار بين الشمال والجنوب حوارا حقيقيا ، حيث يمكـن عن طريقه ايجاد حلول مقبولة للطرفين . وقد رفضنا بالاجماع المواجهة التي حدثت عام ١٩٧٤ ، ونحن ملتزمون باجراء حوار خالص بناء يؤدي الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وانني أحـث الاعضاء على مواصلة السير على هذا الطريق وهو ليس بأسهل الطرق ، ولكنه يمكن ان يقودنا الى بـر السلام باقل التكاليف .

ان ساحل العاج يشارك جميع الدول اعضاء مجموعة الـ ٧٧ المصير . ولقد تم عرض موقف هذه المجموعة بطريقة واضحة عن طريق السفير مستيري . ونحن نأمل ان تشجع الجمعية العامة في الـدورة الثالثة والثلاثين ، الحوار الممتد بين الشمال والجنوب وتخليصه من الاجراءات ، وتوفير الاطار اللازم لاجراء المفاوضات التي تتناول العناصر الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وبخاصـة اعادة تاكيد الارادة السياسية الاجماعية لجميع بلدان هذه المنظمة ، المتقدمة والنامية بغض النظـر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية . وعلينا ان نلتزم جميعا باتخاذ اجراءات محددة ، وهي الاجراءات الوحيدة التي يمكن ان تؤدي الى وقف الاخطار التي تقف في طريق التنمية والتي اتسمت بعـــدم المساواة والظلم والتي يتعرض لها عالمنا . وبلادي ملتزمة بدعم العلاقات السلمية مع جميع الامـــم وستكرس جميع مواردها مهما كانت محدودة في السعي من اجل تحقيق العدل والسعادة .

السيد نظام الدين (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان المسألة التي نحن بصددها لا تتعلق باللجنة الجامعة التي انشأتها الجمعية العامة في العام الماضي فحسب ، ولكنها تتعلـق كذلك برغبة الدول النامية في القضاء على المظالم الاقتصادية الحالية . ان مستقبل اللجنة والمناقشات المتعلقة بذلك ، ليست سوى احد اعراض المتاعب العميقة التي تصيب العلاقات الاقتصادية الدوليـة .

ان الدول المتقدمة رغبة منها في اتخاذ تدابير كاملة للتغلب على مشاكلها والبطالة فيهـــا ، قد تجاهلت اثار الاجراءات التي اتخذتها قبل الدول النامية . كما انها قد ابدت ايضا التقليل من الحماس في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في المحافل المختلفة للامم المتحدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الدول المتقدمة التي يعتمد اقتصادها على الاسواق لم تسع الى ايجاد حلول دائمـــة لمشاكلها الاقتصادية الخاصة ، ولقد اسهم ذلك دون شك في البلية او في تعذر ايجاد حلـــول للمشاكل الخطيرة التي تواجهها الدول النامية .

ان الدول النامية هي التي يتعين عليها ان تضطلع بالتضحيات وبالاعباء الجسيمة من أجـل التصويبات الاقتصادية الدولية .

ومنذ عام ١٩٦١ قبلت الدول المتقدمة الالتزام في اتفاق عام بشأن التعريفة الجمركية والتجارة وبرنامج العمل ، بعدم وضع عراقيل وحواجز تجارية جديدة ضد الواردات القادمة من الدول النامية. وقد تأكد هذا الالتزام في السنوات التالية مرارا وتكرارا . ورغم هذا فقد حدث خلال السنـــوات الاخيرة ان قامت الدول المتقدمة بفرض عدد من الاتفاقات الثنائية على الدول النامية فيما يتعلـــق باستيراد السلع الاساسية التي تجد الدول النامية نفسها في موقف تنافسي بشأنها . وقـد ازداد نظام الحماية في الدول المتقدمة ، وقد ادلى ببيانات متكررة لصالح هذا النظام من قبل المصالـــح المختلفة .

ان الدول المتقدمة قد رجعت ايضا عن التزاماتها فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية غـــير التبادلية مع الدول النامية في مفاوضات التجارة الواردة في الفصل الرابع من اتفاقية الغات ، وعـن مختلف مقررات الاونكتاد واستراتيجية التنمية الدولية للسبعينات . وبدلا من الالتجاء الى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف من اجل تحسين وصول السلع الى الدول النامية ، فان المفاوضـــات تستخدم كذريعة لاضفاء الطابع الشرعي على بعض الاخلال بهذه الالتزامات .

والواقع انه ليست هناك اية مناقشة جادة في اى محفل كان فيما يتعلق بالوسائل التي تسمح بتوجيه الموارد الى الدول النامية على اساس متين ، وان الافكار التي قدمت حتى هذا الوقت فـــي هذا الصدد لم تنفذ لانها غير عملية ، كما ان الهدف القائم على اساس تقديم ٧ر٠ في المائة مـــن اجمالي الناتج الوطني كمساعدة رسمية للتنمية والذى تعهدت به الدول المتقدمة في الاستراتيجيـة الدولية للتنمية قد تم تجاهله عموما الان . وتقاوم الدول الكبرى المتقدمة فكرة تحديد أهـــداف وآجال محددة لتنفيذها .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان المفاوضات فيما يتعلق باعادة بناء النظام الاقتصادى الدولي لا تزال جامدة . كما ان الدول المتقدمة بدلا من اعطاء الدفعة الضرورية للمفاوضات التي تسمح لها بالوصول الى نتائـــج ناجحة ، فانها تجرى مفاوضات عقيمة بشأن مسائل تنظيمية واجرائية .

وهناك افتقار الى رغبة سياسية من جانبها لحل المسائل التي يجرى التفاوض بشأنها حاليا ولتنفيذ الاجراءات والتدابير الواردة في استراتيجية عقد التنمية الثاني للامم المتحدة وفي اعـــلان وبرنامج العمل بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي هذه الظروف، وحتى لو استطعنا ان نعيد للجنة الجامعة الى العمل فانه يبقى أن نعرف اذا كانت هذه اللجنة ستتمكن من الاضطلاع بالمهمة التي انشئت من اجلها .

ان انشاء اللجنة في العام الماضي نال تأييدا كبيرا ، وكان من المتوقع ان تعمل بوصفها هيئة عليا للامم المتحدة للاشراف على التفاوض واعطائه دفعة جديدة فيما يتعلق بالمسائل الدولية الكبرى في كافة محافل الامم المتحدة . ومن المؤسف ان نرى ان المناقشات التي جرت مدة عام كامل، ولكن لم تتمكن اللجنة ، حتى الان ، ان تقف على قدميها . وان عدم التوصل الى اتفاق حتى ولو كان ذلك حول الاجراءات ليعكس التردد الذى يحدو الدول المتقدمة الكبيرة ، الى الشروع في عملية المفاوضات ، وفي عملية ادخال التغييرات الهيكلية اللازمة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ومما يدعو الى الرضا بعض الشيء انه نتيجة للمشاورات التي تمت حتى الآن ، فاننا سوف نتمكن من تمكين اللجنة من استئناف عملها على اساس توافق الرأى الذى توصلنا اليه في الدورة الاخيرة التي عقدت في ايلول/سبتمبر وذلك يعني فقط ازالة العقبات الاجرائية ، ولكننا سنظل غير قادرين على تناول المسائل الجوهرية ، وخلال المناقشات حول هذه النقطة في الجمعية العامة فاننا لن نستطيع ان نفعل اكثر من مطالبة شركائنا في الدول المتقدمة بأن يثبتوا رغبتهم السياسية في التوصل الى نتائج وفي تحقيق تقدم على جانب من الاهمية .

ان المهمة الاساسية للجنة هي ان تعطي دفعة للمفاوضات التي تجرى في المحافل الاخرى حول القضايا التي تمت دراستها على الصعيد التقني ولكنها تتطلب قرارات سياسية على مستوى رفيع لتسويتها نهائيا . واذا ما أردنا للجنة ان تضطلع بالتزاماتها بطريقة فعالة فانه يجب ان يكون تحت تصرفها اداة شديدة الحساسية يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع مراقبة التقدم الذى تحقق في المحافل الاخرى وان تتقدم بتقرير دورى عنه الى اللجنة الجامعة التي يمكن ان تستعرض حالة المفاوضات ، وحينما تقوم عقبة ، نتعامل معها على المستوى السياسي من اجل التوصل الى نتائج متفق عليها . ان اللجنة لها كل الحق في ان تتوقع مساهمات من هذا القبيل من امانتها الخاصة .

ان وفد بلادى يأمل في ان تزود الدورة القادمة للجنة ، بالمساعدة التقنية القديرة من قبل الامانة العامة حتى تستطيع ان تضع ورقة حول المرحلة الحاضرة من المفاوضات ، وحول بعض القضايا الكبرى وان تحدد الجوانب التي سببت ركودا في المفاوضات ، وتحدد بوضوح مواقف مختلف مجموعات البلدان حول الجوانب المختلفة . فيمكن ، حينئذ ، ان تبدأ في مناقشات اللجنة على اساس مثل هذا البحث والتحليل .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان اللجنة يمكنها كذلك ان تبحث قضايا جديدة تحال فيما بعد الى المحافل الملائمـــة من أجل بحث اكثر تعمقا . ان وفد بلادى يفكر مثلا في المسألة الخاصة بالصلة وهي احدى الوسائل القليلة لاقامة اى مساعدة انمائية على اسس آلية ومؤكدة . والان وبعد انشاء حقوق سحب خاصـــة ويجرى توزيعها على الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي ألم يحن الوقت لاستئناف المناقشـات حول هذه العلاقة في المحافل المناسبة ؟ ان اللجنة الجامعة يمكنها قانونا ، ان تسترعي انتبـاه هذه المحافل حول هذا الموضوع المهم . ان اللجنة لا يمكنها ان تحل محل المحافل الاخـــرى ، ولكن يمكنها ان تكمل عملها وذلك بتقديم افكار جديدة ، وتعقيبات بشأن وجهة نظرها الى الاتجاه والافق ومدى مناسبة العمل في هذه المحافل .

يجب ان نبحث كذلك مسألة معرفة اذا كانت اللجنة الجامعة مفروض ان يساعدها عنـــــد الاقتضاء اجهزة أصغر منها يمثل مختلف المجموعات والمصالح . ان مثل هذا الترتيب يمكن استخدامه كمحفل فعال للضغط والتحفيز والنهوض والتقدم بالمفاوضات ، وعلى اللجنة الجامعة طبعا ان تنشئ فرق عمل صغيرة تتولى مسؤولية صياغة مشروعات نتائج واتفاقات حول المسائل الفردية التي تحال اليها من اللجنة .

ان وفد بلادى يرى ان بحث هذه المسألة في الجلسات العامة سيعطي دفعة جديدة مـن أجل تقدم ونجاح عمل اللجنة وقبل كل شيء فان وفد بلادى واثق من ان الارادة السياسية لـــدى البلدان المتقدمة الكبرى في تحقيق تقدم ملموس نحو حل المشاكل المعلقة سوف تظهر قريبا . والا فاننا لن نستطيع ان نطيل حياة وعمل هذه اللجنة التي ولدت الكثير من الامال لدى الدول النامية ولكن لم تحقق منها سوى القليل .

قبل أن انهي حديثي أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادى الصادق لرئيس اللجنة السيـــد جزائرى ، ونحن مقتنعون بأن مساهمته منذ بدء عمل اللجنة ، كانت مساهمة مهمة وندرك تمامـــا ، ان اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه فيما يتعلق بدور اللجنة يرجع الفضل فيه اساسا الى السيـــد الجزائرى ، ونود أن نشترك مع كافة الوفود في التقدم اليه بتهانينا الحارة وشكرنا المخلص علـــى الجهود التي بذلها دون كلل .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ادعو السيد ممثل الجمهورية الدومينيكية للكـــلام وهو سيتحدث بوصفه رئيس المجموعة دول امريكا اللاتينية .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد اسكيا غيريـــرو (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : ان وجودنا على هذا المنبر له سببان . أولا ، شعورنا بالاحباط اذ نرى عدم فهم القضية التي تهمنا مـــن جانب البلدان الحاضرة هنا في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة ، وثانيا ، شعورنا بالتفـــاؤل مع كل ذلك . ولا زلنا نعتقد ان هناك وقتا لوضع اساس اتفاق بشأن اقامة نظام اقتصادى دولـــي جديد . وفي الواقع فان ازالة الاختلافات الكبيرة بين البلدان في مجال التنمية قد اصبح ضـــرورة حتمية ، وهذا ما أقرته الجمعية العامة في ١٩٦٠ باعلان انشاء عقد التنمية ، ولكن عشر سنـــوات لم تكف لتحقيق هذا الهدف المنشود . ومرة اخرى ، وتطبيقا لاحكام المادة ٥٥ من الميثاق قامـت الجمعية العامة بمد أجل هذا العقد واعلنت ان السبعينات تعتبر العقد الثاني للتنمية ، ولكـن السنوات المنصرمة اثبتت انه من غير الممكن التغلب على الاختلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية دون تغيير النظام الاقتصادى الدولي . وان كان نفس النظام الاقتصادى الدولي الحالـــي سيستمر ، فان الهوة ستتسع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وستبلغ مرحلة يمكن ان تشكـــل تهديدا للسلام الدولي .

ومن وجهة النظر هذه فان الدورة الاستثنائية السادسة لهذه الجمعية المعقودة في ١٩٧٤ قد وضعت اعلانا وبرنامج عمل بشأن انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . وقد تعهدت كل الـــدول في هذا الاعلان بالعمل على وجه الاستعجال من أجل :

" انشاء نظام اقتصادى دولي جديد قائم على العدل والمساواة في السيـــادة والتكافل والمصالح المشتركة والتعاون بين الدول ايا كانت نظمها الاقتصادية والاجتماعيـة مما قد يمكننا من تصحيح حالات عدم المساواة ورفع اوجه الظلم الحالية ، والقضاء علـــى الفوارق بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة للاجيال الحالية والمستقبلة وتحقيق تقدم سريع نحو السلام والعدالة . . . "

(قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٠١ (د ـ ٦) .

Digitized by UNOG LIBRARY

بعد اعتماد ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية في الدوره التاسعة عشر الذى هيـــأ الظروف لانشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، فان هذه الجمعيه في دورتها الاستثنائية السابعـــة قد اعتمدت القرار ٣٣٦٢ (د إ ــ ٧) الذى ينص على اجراءات ملموسة للتنميه والتعاون الاقتصادى الدولي . ويدعو هذا القرار الى عقد دوره استثنائية للجمعيه العامه في سنه ١٩٨٠ لتقييم التقـدم المحرز من اجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . وقد أنشأ هذا القرار لجنه جامعة كان من اهدافها ــ ضمن عده امور اخرى ــ اعطاء الدفعه اللازمه لحل صعوبات التفاوض في المجال الاقتصادى ، وكما نعلم جميعا فان هذه اللجنه قد عقدت اجتماعاتها الاولى وسرعان ما ظهرت صعوبات كثيره بحيـــث اضطرت اللجنه الى ايقاف اعمالها ، وقد يبدو للبعض ان هذه اللجنه قد منعت من العمل في اولـى مراحلها . وقد وجه بعض النقد لعملها ، وقيل ضمن ما قيل ان مناقشة المشاكل الاقتصادية الهامـه لا يمكن ان تتم في معزل عن الاطار السياسي الذى يؤثر عليها ، وقيل ايضا ان هذه اللجنة لـــن تؤدى الى نتيجه سوى تكرار العمل الذى قامت به اجهزه الامم المتحده المعنية بالامور الاقتصاديه .

وان هذا منطق لا ينطبق علينا ، وكما اشار السيد ممثل جامايكا نيابة عن مجموعة السبعـــة والسبعين فان هذه اللجنه أنشئت لمواجهة الحاجة الى انشاء جهاز مركزى في اطار دولي تقويمـــي يخول سلطه تجميع جميع العناصر المتناثره التي من شأنها احراز التقدم نحو انشاء نظام اقتصادى دولي جديد قائم على اوضاع متساوية . ومن دواعي الاسف بصفه خاصه ان عمل هذه اللجنه الجامعـــة قد توقف بسبب مزاعم تصوريه كان من شأنها ان تعطل العمل على الرغم من الرغبة الصادقة في التوصل الى حلول .

كما سبق أن قلت ، فان وجودنا هنا يعني ان الامور ليست على مايرام واننا لسنا اليـــوم بصدد الحكم على مسلك اللجنة الجامعة فحسب ، ولكننا بصدد اختبار المقررات ولرغبتنا جميعا فـي ادخال التغيير . وينبغي ان نتساءل بكل صدق وصراحه عن الاهميه التي نعيرها للتعاون الدولـي من اجل تنمية شعوب العالم . وينبغي ان نحاسب انفسنا ان كنا نود أن نضطلع بالمسؤوليـــات المناطة بنا بموجب قرارات الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين ، وينبغي ان نعمل على وجه السرعة من اجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، ويجب ان نتساءل عما اذا كنا قد بذلنا قصارى جهدنا لوضع حد لجميع اشكال الاحتلال الاجنبي والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والاستعمـــار

Digitized by UNOG LIBRARY

والاستعمار الجديد والسيطرة الاجنبية والاستغلال . وينبغي ان نتساءل عما اذا كنا قد بذلنـــا كل الجهود اللازمة حتى نعتمد — على مستوى المجتمع الدولي — الاجراءات اللازمة للقضاء على ازمـه الغذاء في العالم ، وعما اذا كنا قد عملنا ما في وسعنا لتحسين العلاقات التجارية بالنسبـــــة للبلدان النامية والقضاء على العجز التجارى لهذه البلدان . وينبغي ان نتساءل ايضا عما اذا كنـا حاولنا فعلا ان نتجنب اجراءات الحماية التي تفرضها الدول الاخرى ضد منتجاتنا متجنبة بذلـــك العدالـــه . وعلينا ان نتساءل عما اذا كنا قد نظمنا تطوير النظام النقدى الدولي لتحقيق تصنيـــع الدول النامية وادخال التقنيات اللازمة للتنمية . وختاما علينا ان نسأل انفسنا عما اذا كنا قد استطعنا ان نطبق بطريقة كاملة ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية .

اننا ان كنا لم نضطلع بمسؤولياتنا ، واذا كانت لدينا رغبة اكيده في السلام وفي تنميـــــة الشعوب فيجب ان نبدأ في ان نحاسب ضميرنا ، والا نعترف فقط بخطئنا ، بل علينا ان نقرر بحزم اجتياز الطريق المؤدى الى تحقيق هذه المثل العليا .

ان الوقت غير مناسب لكي نوجه الاتهام ، فذلك من شأنه ان يعمق الخلافات . ونعتقـــد ان الوقت قد حان لكي نحاسب ضمائرنا . وينبغي علينا في الوقت الحالي ان نتوخى المنطق مـــع انفسنا . وينبغي ان نترجم الكلمات الى اعمال لانه لا يمكن ان نتحدث عن حقوق الانسان دون توفـر عدالة اجتماعيه . ولا يمكن ان تكون هناك مساواة بين الدول أو تتوفر فرص متكافئة للتنمية في الوقـــت الذى نرى فيه انسانا يموت جوعا او تنتهك كرامته .اننا لا نود ان تكون كلماتنا مجرد تعبير بسيط عن الانسانية أو الاسترضاء . ان موقفنا قائم على ان استقلال كل الامم — كما تقرر في هذه الجمعيـــــة — وموقف كل شعب يتوقف على موقف الشعوب الاخرى . ولذلك فان انشاء النظام الاقتصادى الدولـــي الجديد يجب ان يكون واجبا حتميا على كل الدول ، واجبا لا يمكن ان يؤجل . لنستبعد الخلافات السابقة ، وعلينا ان نعمل بروح اقتصادية حقيقية على ايجاد الحلول اللازمة حتى لا نندم في المستقبل .

وفي النهاية ، بالنيابة عن وفد بلادى ، وبالنيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينيـــــة ، اسمحوا لي ان اتقدم بالتهنئة الى السيد جزائرى رئيس اللجنة الجامعة على الطريقة العظيمة الـــتي أدار بها اعمال هذه اللجنة .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد لاى (الصين) (الكلمة بالصينية) : لقد استمع وفد الصين باهتمام الى البيان الذى القاه السيد جزائرى رئيس اللجنة الجامعة . والى بيان السفير مستيرى نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين ، وكذلك الى البيانات التي ألقاها ممثلو بلدان اخرى . ونحن نؤيد الموقف الايجابي الذى اعربوا عنه فيما يتعلق باللجنة الجامعة .

بناء على مبادرة من البلدان النامية ، فان الدورة السابقة للجمعية العامة وافقت على القرار رقم ٣٢/١٧٤ ، وبموجبه شكلت اللجنة الجامعة . وقد اوكل الى هذه اللجنة تفويض واسع النطاق فصّل في ذلك القرار . وهذا التفويض يتطلب بالدرجة الاولى اجراء مفاوضات جدية حول القضايا الاساسية في الميدان الاقتصادى الدولي الحالي بغية اتخاذ قرارات وبغية التشجيع على اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . لقد لاحظنا جميعا ان الكفاح من اجل تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية القديمة قد واجه العقبة تلو الاخرى منذ الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للجمعية العامة . وفي مواجهة هذا دعمت البلدان النامية كفاحها في كل النواحي وركزت على الحاجة لاجراء مفاوضات تتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد في اطار منظومة الامم المتحدة . وطالبت بالمشاركة المتساوية لكل البلدان في اتخاذ القرارات والدفاع عن الدور الرئيسي للجمعية العامة للامم المتحدة في هذا الخصوص .

Digitized by UNOG LIBRARY

لقد أنشئت اللجنة الجامعة تلبية لطلب البلدان النامية . وتعتبر هذه خطوة هامة تهدف الى التغلب على الصعوبات وتسهيل التنفيذ العاجل للقرارات التي اتخذت في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة . ان وفد الصين قدم تأييده لمبادرة البلدان النامية واتخذ دورا نشيطا في عمل اللجنة .

لقد انقضى مايقرب من عام على انشاء اللجنة الجامعة ، فاذا كانت لدى كل الأطراف المعنية الرغبة المخلصة في التفاوض حول غالبية القضايا الاقتصادية الدولية بغية حلها ، لكانت اللجنة قد أحرزت بعض التقدم . ومع كل ، فقد أبرزت الحقائق عكس ذلك تماما ، ان القوى العظمى لم تعوّق فقط عمل اللجنة للحيلولة دون وصولها الى اتفاق حول قضايا رئيسية مثل نقل الموارد ، ولكنها خلقت أيضا موضوعات فرعية وسببت تعقيدات في التفويض الممنوح للجنة ، وكنتيجة لذلك اضطرت اللجنة الى وقف عملها . ولا يسع المرء الاّ أن يذكر أن القوى العظمى كانت تتعمد خلق الصعوبات منذ الدورة الماضية للجمعية العامة حينما قدم مشروع اقتراح بانشاء هذه اللجنة بواسطة الدول النامية. وبسبب الجهود المثابرة للبلدان النامية قبلت القوى العظمى ذلك على مضض . وبعد اثارة موضوع التفويض الممنوح لها مرة تلو المرة محاولة الحد من دور اللجنة دون أى اساس سليم . لقد تقدمت احدى القوتين العظميين بتحفظات من نوع أو آخر في محاولة لتمويل اللجنة الى نادى للتداول غير قادر على القيام بأية مهمة . واستخدمت القوة العظمى الأخرى تكتيكات ماكرة أخرى لتخريب وتعويق عمل اللجنة . وبينما هي تتشدق بالكلام في هذه اللجنة الاّ أنها في الواقع كانت تخرب عملها . وتحت ذريعة مثل " تجنب التداخل في العمل مع المنظمات الاخرى "، فانه يجب على اللجنة أن تعمل كجهاز تحضيرى للدورة الخاصة المزمع عقدها عام ١٩٨٠ . هذه القوة العظمى حاولت حرمان اللجنة من دورها الفعال في القيام بمفاوضات واتخاذ قرارات وبذلك جعلت هذا المحفل موجودا على الورق فقط .

واضح للجميع أنه بالرغم من أن التداول حول اللجنة الجامعة يتركز على الاجراءات ولكن في التحليل النهائي فالموضوع هو ما اذا كنا نشجع أو نعارض اقامة النظام الاقتصادى العالمي الجديد . ان هذا الكفاح ليس معزولا ، وليس ظاهرة عارضة ولكنه امتداد للكفاح ضد الاستغلال ، وضد السيطرة في المجال الاقتصادى العالمي الحالي . ونتيجة للعقبات التي وضعتها الدول العظمى

Digitized by UNOG LIBRARY

لا يمكن احراز تقدم حقيقي في المفاوضات الهامة نحو تحويل العلاقات الاقتصادية الدولية منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، لقد توقفت المفاوضات وأصيبت بالشلل حول مجالات ارساء البرنامج المتكامل للصناعة ، والصندوق المشترك ، ونقص الموارد ، والاصلاحات النقدية الدولية ، والغاء وتخفيف الديون عن كاهل البلدان النامية ، وتحسين الظروف لنقل التكنولوجيا . كل ذلك يدل على حقيقة أن الدول العظمى ، في العام الماضي ، لم تغير من موقفها العنيد في معارضة اقامة النظام الاقتصادى العالمي الجديد .

ان وزراء خارجية مجموعة الدول السبع والسبعين وافقوا مؤخرا على اعلان وضحت فيه العقبات الرئيسية أمام اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتقدموا بالكثير من الاقتراحات المعقولة . ويعبّر الاعلان مرة أخرى عن الرغبة المشتركة لبلدان العالم الثالث في المحافظة على وحدتها ، والدفاع عن المبادئ والاصرار على كفاحها ، وكذلك عزمها على الاسهام في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وذلك عن طريق دعم الاعتماد الجماعي على الذات ، وعن طريق التعاون الفني بين البلدان النامية . ان وفد الصين يؤيد بشدة هذا الاعلان .

والآن فان مجموعة السبعة والسبعين تقدمت بجهد آخر بغية تمكين اللجنة الجامعة من الوقوف على قدميها مرة أخرى . ولكن التقدم الحقيقي للجنة يعتمد بالدرجة الأولى على ما اذا كانت القوى العظمى يمكن أن تضطر الى تغيير موقفها وتظهر استعدادها لاتخاذ اجراءات معينة .

وعلى الرغم من أن الطريق نحو اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد غير ممهد ، فاننا نعتقد مع ذلك أن بلدان العالم الثالث اذا وحّدت صفوفها ، ووحدت كل القوى التي يمكن توحيدها يمكن أن تخوض كفاحا قويا عميقا ، ولا بد أنها سوف تتخطى كل الصعوبات والعقبات وتحقق التغييرات المواتية للبلدان النامية في الميدان الاقتصادى الدولي ، وبذلك تسهم اسهاما مطردا نحو اقامة النظام الاقتصادى العالمي الجديد . وكبلد اشتراكي نام ستقف الصين الى جانب بلدان العالم الثالث ، وتتعاون مع كل البلدان التي تؤيد بطريقة حقيقية النظام الاقتصادى الدولي الجديد وتعمل في جهد مشترك نحو دفع الكفاح لتحطيم القديم واقامة نظام جديد في العلاقات الدولية الاقتصادية .

Digitized by UNOG LIBRARY

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أعلن أنه في ضوء المشاورات التي جرت، وحتى نستكمل المناقشة بشأن البند ٥٨ أ من جدول الأعمال بطريقة منهجية ، فان الجلسة العامة التي كان مقررا عقدها بعد ظهر الغد ستعقد بعد ظهر الخميس ، وبطبيعة الحال ، فان جلسة صباح الغد ستعقد كما هو مقرر لها .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠

Digitized by UNOG LIBRARY